

ورشة العمل الأولى لمشروع "اللاجئون=شركاء"

"تأثير الوضع القانوني المقيّد على وصول اللاجئين إلى سبل العيش في لبنان"

بيروت، لبنان
29 حزيران، 2021

البيان الختامي

عقد مشروع "اللاجئون=شركاء" ورشته الأولى ضمن سلسلة ورشات عمل تحت عنوان "نحو سياسة جديدة لتعزيز حصول اللاجئين السوريين على وضع قانوني في لبنان" وذلك يوم الثلاثاء 29 حزيران/يونيو، 2021.

تهدف هذه الورش إلى معالجة التحديات القانونية والبنوية التي تحول دون حصول اللاجئين على الوضع القانوني في لبنان والأسباب التي تعيق ذلك، من خلال تقييم تأثير التطورات الأخيرة على المجتمعات الضعيفة، ولا سيما مجتمع اللاجئين السوريين، والبحث في الأساليب المبتكرة الرئيسية للمساعدة في إنشاء إطار اجتماعي اقتصادي شامل.

تناولت مداخلات الحضور خلال هذه الورشة موضوعات العمل والصحة والتعليم وسبل العيش وغيرها، بالإضافة إلى تأثير غياب الأوراق القانونية والإقامات الصالحة على وصول اللاجئين إلى تلك الخدمات وانعكاس ذلك على حياتهم. كما بحث المشاركون في تأثير الأزمة الاقتصادية الحالية التي يمر بها لبنان على سبل عيش المجتمعات الضعيفة بما فيها مجتمعات اللبنانيين والمهاجرين واللاجئين والعمال الأجانب.

بالإضافة إلى الحديث عن المستفيد والمتضرر من وجود سياسات تمييزية وإقصائية تستهدف اللاجئين، وكيف فاقمت تلك الإجراءات من تهميش المجتمع اللبناني عموماً. ليمتد النقاش في الختام حول الطريقة التي تم فيها استثمار أزمة اللاجئين في توجيه السياسات العامة في لبنان وما هو الدور المتوقع من المجتمع الدولي في المساعدة بحل هذه الأزمات.

الصحة:

تحدث المجتمعون حول كيفية تشكيل ملف اللجوء كانعكاسٍ آخر لتقاعس السلطة الحاكمة، وممثليها في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، عن أداء دورها اتجاه المواطن والمقيم، هذا الدور المتمثل بالتخطيط واتخاذ قرارات مدروسة مبنية على المعرفة لتسيير المصالح وضمان الحقوق ومقومات العيش الكريم.

يعيش اللاجئون اليوم في واقع قانوني واقتصادي واجتماعي مزري، مرده إلى صعوبة حيازتهم لإقامات قانونية صالحة، فالأرقام تشير إلى أن 20% فقط من العائلات السورية يملك أحد أفرادها إقامة قانونية في لبنان، حسب تقرير VASyR 2020، بالإضافة إلى غياب أي أطر واضحة ومُلزمة لتسجيل واقعات الولادة والأحوال الشخصية للسوريين في لبنان للحد من افتقارهم للوثائق الثبوتية. كان لهذه التحديات القانونية وغيرها انعكاسات كبيرة على قدرتهم للوصول إلى العمل (0.5% فقط من اللاجئين يملكون إجازة عمل) وكذلك في حصولهم على خدمات التعليم والصحة وغيرها.

فيما يتعلّق بالموضوع الصحي، أشار د. فؤاد فؤاد، طبيب وأستاذ في الصحة العامة في كلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت، ومدير برنامج صحة اللاجئين في معهد الصحة العالمي في نفس الجامعة، إلى التفاوت الكبير في أعداد الحاصلين على اللقاح المضاد لفيروس كورونا وكذلك في أعداد المسجلين على منصة التلقيح، حيث لا تتجاوز نسبة السوريين المُطعمين 1.3% مقابل 93% من اللبنانيين، وتساءل عن الأسباب الكامنة وراء عدم إدماج اللاجئين في مسألة صحية شديدة الأهمية مثل محاربة وباء عالمي، وكيف أن غياب الأوراق القانونية، وبشكل أقل غياب التوعية اللازمة قد يكون له أثر بالغ على الصحة العامة لعموم السكان.

وشرح د. فؤاد كيف أدت تركيبة النظام الصحي في لبنان والازدواجية الإدارية بين نظام حكومي سائد ونظام إغاثي إنساني تديره المؤسسات الدولية، إلى غياب استراتيجية فعّالة لإدارة هذا القطاع التقني، وهو ما أدى إلى عدم فعّالية تقديم الخدمات الصحية التي كان من المفترض أن تكون متاحة للجميع بالتوازي، وهذا ما يمكن تلمسه في مسألة تأمين اللقاحات وحملات التطعيم.

التعليم والأوراق القانونية:

أما في موضوع التعليم فتحدثت د. مها شعيب، مديرة مركز الدراسات اللبنانية والمشرفة على العديد من الدراسات البحثية التي تبحث في الوصول إلى التعليم وجودته، عن حصر الإدارات التربوية حق التعليم بالمواطنين اللبنانيين وتقييد وصول الأجانب إلى الخدمات التعليمية، مما سمح لبعض السياسيين بالتباهي بمسألة السماح للاجئين بالدخول إلى المدارس عوضاً أن يكون ذلك حقاً مشروعاً لكل المقيمين.

وأضافت د. شعيب بأن تعاطي المنظمات الدولية مع قضية اللاجئين وتجاهلها الحديث عن تأمين الوضع القانوني لهم بالتوازي مع تقديم الخدمات التعليمية أدى إلى حدوث فجوات كبيرة في سير العملية التعليمية ووجود عوائق عديدة منعت الكثير من الطلاب من إكمال تعليمهم الأساسي.

فإصرار الدولة اللبنانية بأن يكون تعليم اللاجئين محصوراً بالقطاع الحكومي من دون إزالة العوائق القانونية المتعلقة بتأمين أوراق نظامية تسمح للطلاب بالتسجيل في امتحانات الشهادات الرسمية، حوّلت التعليم إلى قضية ابتزاز للطلاب وكذلك للمنظمات الدولية التي تمولّ تعليم اللاجئين، وهذا ما أضعف موقف تلك المنظمات حين قبلت بالاستجابة وتقديم خدمات إغاثية دون الحديث عن إزالة القيود القانونية.

كما أشارت د. شعيب إلى الظروف الاقتصادية الصعبة وكذلك المعوقات القانونية التي أدت إلى تسرب الكثير من الشبان إلى سوق العمل، بعد إدراكهم بأنه كلما زادت مرتبتهم العلمية كلما قلّت فرصهم بالحصول على عمل جيد. بالتالي، وفي حال كان الشخص لاجئاً فالاستثمار بالتعليم في لبنان هو أمر سيء وبدون مردود، رغم أن ظروف العمل غير الرسمي لا تقل سوءاً من حيث تدني الأجور وغياب الحقوق الضامنة.

الأوضاع الاقتصادية الهشة:

أشار إلى هذا أيضاً الأستاذ أديب نعمة، خبير ومستشار في التنمية والسياسات الاجتماعية ومكافحة الفقر، والمستشار حالياً لدى شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، حين تحدث عن تقارب الوضع المعيشي للاجئين اليوم مع مستويات المعيشة للطبقات الفقيرة وفوق الفقيرة اللبنانية، وذلك بسبب الانهيار المالي والوضع الاقتصادي المتدهور في لبنان، وهذا التغيّر في التكوين الطبقي والاجتماعي الذي تعرضت له الطبقات الوسطى اللبنانية ساهم في زيادة هشاشة الوضع المعيشي لجميع القاطنين في البلد ولو بنسب متفاوتة.

وأشار نعمة إلى الأزمة الحاصلة اليوم وكيف قرّبت وضع اللاجئين واللبنانيين من بعضهم، بعد أن فقدت القوى العاملة غير المهيكلة من الطرفين 90% من قيمة دخلها، في حين فقد التأمين والضمان الاجتماعي لتلك القوى العاملة فعاليته وجدواه نتيجة ارتفاع الأسعار والتضخم الحاصل. واعتبر نعمة أن التغيرات في التركيبة الاجتماعية سيكون أثرها أسوأ على اللبنانيين بالمقارنة مع اللاجئين والمهاجرين والعمال الأجانب الذين لم يحصل تغيير نوعي كبير في أوضاعهم، فهو بالأصل سيء لكنه سيزداد تدهوراً.

كما أكد على ضرورة القيام بأبحاث إحصائية بالاعتماد على الواقع والأرقام بدلاً من التكهنات والتحليلات، فأعداد اللاجئين تنقص ولا تزداد وكذلك النمو السكاني بشكل عام، والهدف من تضخيم أرقام المقيمين في لبنان وإبقاء تلك المعلومات محصورة بيد جهات محددة، هو خلق المزيد من الإرباك والتشويش لاستخدامها في التحريض السياسي.

وختم الأستاذ نعمة مداخلته بالحديث عن المستقبل وعن ضرورة تجاوز الأزمة الحالية والانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج وتعزيز قطاعي الصناعة والتجارة، وهذا ما يتطلب حكماً إدماج عضوي ومستمر للقوى العاملة الفلسطينية والسورية بالقوى العاملة اللبنانية ضمن شروط مقبولة، لأنه لا يمكن الانتقال من الاقتصاد الحالي إلى اقتصاد منتج دون استخدام أقصى الموارد البشرية الموجودة في لبنان، وأهمها تلك القوى الأجنبية شديدة الإنتاجية.

دروس مستفادة:

تحدث أيضاً الأستاذ جهاد نمور، المحاضر في معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف في بيروت، والمنسق الأكاديمي لبرنامج الماجستير العربي في الديمقراطية وحقوق الإنسان، حول "سياسة اللاسياسة" التي تتبعها الحكومة اللبنانية عند التعامل مع قضايا اللاجئين، وكيف تستفيد تلك السياسات من الفوضى المنظمة لإبقاء وضع اللاجئين بتلك الهشاشة وفي حالة عدم يقين، ليصبحوا مستضعفين أكثر ويمكن استغلالهم بسهولة.

وأضاف بأن القطاعات التي كان يعمل بها السوريون في لبنان قد انهارت إلى حد كبير مثل قطاع البناء وبدرجة أقل قطاع الزراعة، وهذا ما خلق نوعاً من المنافسة بينهم وبين اللبنانيين، في محاولة لإبراز ضعفهم وهشاشتهم أكثر أمام أي جهة تقدم مساعدات أو إعانات.

وفي مداخلة للأستاذ زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، أشار إلى أن سياسة النأي بالنفس التي يتبعها لبنان كان من الممكن أن تكون سياسة إيجابية، في حال جنب لبنان الدخول في صراعات لا شأن له بها، ولكنها لا يمكن أن تكون سياسة مجدية وفعالة في موضوع اللاجئين المقيمين على أرضيه.

وانتهت الجلسة بمداخلة د. سامي خيمي، باحث ومستشار، والسفير السوري السابق في بريطانيا، حيث أشار إلى أنه يكفي أن تستخدم الحكومة اللبنانية علاقاتها المتحسنة باستمرار مع الحكومة السورية لإقناعها بقبول تسجيل الولادات والوقائع المدنية للمواطنين السوريين في لبنان، من خلال نظام مركزي تم تصميمه منذ زمن في مديرية الشؤون المدنية ويمكن استخدامه في أي مكان من العالم.

كما اقترح د. خيمي الاستفادة من المساعدات الدولية لإنشاء مستشفى مسبق الصنع يمكن إزالته في أي وقت، ليستوعب الأطباء والجراحين السوريين في لبنان، مما يخفف الضغط على النظام الصحي اللبناني ويستفيد من تشغيل الكفاءات الموجودة.

وعن رأيه في انعكاسات الأزمة المالية على الوضع الحالي، يرى د. خيمي أن ذلك سيؤدي إلى المزيد من التعاون والتنسيق بين المهنيين السوريين وبين اللبنانيين الذين انتقلوا مؤخراً إلى سوق الإنتاج بعد تدهور سوق الخدمات، مما سيفتح الباب على عملية تشارك إيجابية للطرفين. فالسوري صاحب المهنة الذي يجد صعوبة في الانفتاح على البلاد الأجنبية بسبب حواجز اللغة وغيرها، سيجد ضالته في اللبناني، الذي يجيد اللغات ويستطيع تبادل الآراء مع دول خارجية بشكل أكبر، وبالتالي تصبح عملية التشاركية محققة.

وفي ختام الورشة الأولى أكد الحاضرون على أن الوضع القانوني مسألة في غاية الأهمية في حال تحدثنا عن أي اندماج مستقبلي، مع ضرورة الاستعانة بالمنظمات الدولية للضغط على الحكومة اللبنانية في تسهيل إصدار إقامات اللاجئين، وربط المساعدات الدولية بتحقيق الوضع القانوني لهم، لكي يكون للاستجابة الإنسانية جدواها وبالتالي لا يفوت لبنان على نفسه من جديد فرصة الاستفادة من القوى العاملة الأجنبية لتحفيز بعض من اقتصاده المنتج، ويستفيد من العلاقات السورية اللبنانية في تحسين الرأس المال المجتمعي، وبناء تعاون فعال خلال مرحلة إعادة الإعمار في المستقبل.